

فتحي باشاغا يبحث عن دور سياسي جديد في ليبيا

وزير الداخلية السابق لحكومة الوفاق يكثف تحركاته داخليا وخارجيا



تحركات وزير الداخلية السابق لحكومة الوفاق الليبية فتحي باشاغا لا تهدأ في محاولة منه لإيجاد مكان له على خارطة السياسة الجديدة في البلاد، حيث التقى مساء الثلاثاء برئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي بعد جولة أوروبية وصفت بالحملة الدعائية للرجل الذي لا ينفي عزمه الترشح لرئاسة ليبيا في وقت لاحق.

طرابلس - عكس استقبال رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي لوزير الداخلية بحكومة الوفاق سابقا فتحي باشاغا سعيا من الأخير لإيجاد دور جديد له في ليبيا.

وباشاغا الذي يتمتع بنفوذ قوي في غرب البلاد خاصة في مدينة مصراتة التي يتحدر منها لا يكف عن التحرك منذ مغادرته منصبه في خطوات يرى مراقبون أنها تستهدف إيجاد دور له، لكن أيضا القيام بحملة دعائية قبل الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021.

وفي إطار تلك التحركات التقى باشاغا بالمنفي مساء الثلاثاء في وقت يشهد فيه الغرب الليبي تزايد الخلافات بين رئيس المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالمجيد المنفي حول حقيبة الدفاع، ما جعل مراقبين يربطون هذا الاستقبال بالخلاف الدائر حول الوزارة.

باشاغا مصمم على بلوغ هدفين، الأول يتعلق بإيجاد مكان في المشهد الجديد، أما الثاني فهو التحضير للانتخابات

ولم يستبعد هؤلاء أن يكون باشاغا يسعى لتعيينه وزيرا للدفاع خاصة وأنه يتمتع بنفوذ قوي في المنطقة الغربية، وسبق له أن خاض صراعا مع الميليشيات المسلحة هناك. وقال باشاغا "التقيت اليوم مع رئيس المجلس الرئاسي الدكتور محمد المنفي وتباحثنا موضوع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية واستحقاقات المرحلة القادمة وتذليل الصعوبات التي تواجهها وضرورة التمسك بإجراء

الانتخابات في موعدها المقرر حسب خارطة الطريق يوم 24 ديسمبر 2021". وتابع باشاغا في سلسلة تغريدات على موقع التواصل الاجتماعي تويتر "أكدنا دعما لجهود المجلس الرئاسي في معالجة الانقسامات الحاصلة في المؤسسات ودوره المهم في إنشاء مفوضية للمصالحة الوطنية تكون قاعدة صلبة وأساسية للم الليبيين من كل المناطق والمدن".

ومنذ رحيل حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج التي شكل باشاغا أحد أبرز وزرائها في مارس الماضي لم تهدأ تحركاته سواء الداخلية أو الخارجية في محاولة للفت الأنظار إليه وفقا لمراقبين. ويبدو باشاغا من خلال تلك التحركات مصمما على بلوغ هدفين على الأقل: الأول يتعلق بإيجاد مكان له في الخارطة السياسية الجديدة وقد يكون منصب وزير الدفاع قد اغراه، أما الهدف الثاني فهو التحضير للانتخابات الرئاسية التي قال في وقت سابق إنه يعتزم الترشح لها. وتعكس الجولات التي قام بها خارجيا وأيضا لقاءاته بممثلي دول اجنبية في ليبيا على غرار السفراء محاولات باشاغا بلوغ تلك الأهداف، حيث يقدم الرجل نفسه كعماد للميليشيات وهو ما قد يمكنه من دعم خارجي في الانتخابات المقبلة.

كما أن ذلك يغري السلطة بقيادة المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية العاجزة حتى الآن عن حلحلة الملف الأمني الذي من شأن حسمه أن يقرب ليبيا من النجاح في تنظيم الانتخابات العامة في موعدها.

ومن بين النقاط التي تمثل عقبة حقيقية أمام جهود حكومة المنفي والمجلس الرئاسي لحلحلة الملف تفكيك الميليشيات التي خاض باشاغا ضدها صراع.

وكان باشاغا قد قام بجولة أوروبية في يونيو الماضي أخذته أولا إلى باريس ثم إلى روما وبروكسل ولندن وأمستردام لتنتهي ببرلين في خطوة اعتبرت أوساط ليبية أنها تندرج في سياق حملة انتخابية مبكرة.

وخلال تلك الجولة شدد باشاغا كوزير سابق للداخلية على خبرته "في التعامل الأمني" رغم فشلها في وضع حد لسطوة الميليشيات المسلحة على الغرب الليبي وارتباطه بالإسلاميين. ويحاول باشاغا إظهار نفسه كشخصية مسؤولة سياسيا حيث يدعو في كل مرة إلى الالتزام بخارطة الطريق التي حددتها تفاهات جنيف السويسرية بين الفراع الليبيين. وأكد مؤخرا خلال لقاء وصفه بالتمتع مع المبعوث الأممي لدى ليبيا بان كوييتش على ضرورة الالتزام بخارطة

لفت الانتباه داخليا وخارجيا

الطريق وبحث بعض الأفكار والمقترحات لكسر جمود ملتقى الحوار السياسي، والمضي قدما لاعتماد القاعدة الدستورية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وتمكين الشعب من اختيار رئيسه حسب قرارات مجلس الأمن.

ولا يخفي باشاغا طموحاته السياسية وهو ما دفعه إلى معارضة التمديد للحكومة بعد أنباء تم تداولها في هذا الصدد حيث يبدو الرجل يستعجل إجراء الانتخابات التي قال في وقت سابق إنه يعتزم الترشح فيها لرئاسة ليبيا.

وكان باشاغا قد ترشح إلى رئاسة حكومة الوحدة الوطنية في ملتقى الحوار السياسي في قائمة ضمت كذلك رئيس مجلس النواب عقيلة صالح لرئاسة المجلس الرئاسي إلى جانب أسماء اللجس الرئاسي، وعبدالمجيد سيف النصر لعضوية المجلس. لكن قائمة عقيلة - باشاغا سقطت أمام القائمة التي أقرت عبدالحمد المنفي رئيسا للحكومة ومحمد المنفي رئيسا للمجلس الرئاسي. ولم تثن تلك الانتكاسة وزير الداخلية بحكومة الوفاق سابقا عن مواصلة السعي وراء السلطة حيث شدد على أنه يعتزم الترشح لرئاسة ليبيا معلنا رفضه تأجيل الانتخابات أو الفصل بين الرئاسية والتشريعية.

العفو عن السجناء طريق الرئيس الجزائري لاستمالة الشباب

الجزائر - يواصل الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون مساعيه لإسترضاء الشارع الذي يتشبت بعدم الانخراط في خارطة الطريق السياسية التي حددها تبون خلال حملته الدعائية في انتخابات 2019، وهو ما يضعف شرعيته لاسيما في ظل استمرار الحراك الشعبي في التظاهر ضده وصد النظام السياسي القائم في البلاد.

وفي سياق محاولاته، أمر تبون بالعفو على عدد من الشباب أدنوا بالغش في البكالوريا وهو ما يعكس رهانا من الرجل على استمالة الشباب لتطويق الحراك الشعبي الذي لا يزال ينظم مسيرات أسبوعية مناهضة للسلطة وتطالب بالتغيير الشامل.

وأعلنت وزارة العدل الجزائرية مساء الثلاثاء أن الرئيس تبون أمر بالإفراج "قبل نهاية هذا الأسبوع" عن 60 سجينا أدنوا بالغش في امتحانات شهادة الثانوية العامة (البكالوريا)، مشيرة إلى أنه اتخذ هذه المبادرة بمناسبة عيد الأضحى.

وقالت الوزارة في بيان إن تبون أوصى بمناسبة قرب حلول عيد الأضحى "بتدابير رافة لفائدة الشباب المحبوسين لارتكاب أفعال الغش في امتحانات شهادة البكالوريا لسنة 2021". وأضافت أنه "في هذا الإطار، ستسهر الجهات القضائية المختصة في اتخاذ الإجراءات المناسبة قصد الإفراج عن حوالي ستين شخصا للالتحاق بذويهم وعائلاتهم قبل نهاية هذا الأسبوع".

وفي نهاية يونيو صدرت في الجزائر أحكام بالسجن بحق ما لا يقل عن 64 شخصا أدنوا بالغش في امتحانات شهادة الثانوية العامة. وترأحت عقوبات السجن الصادرة بحق المدانين بين ستة أشهر وثلاث سنوات بالإضافة إلى غرامات مالية كبيرة، بحسب ما أعلنت في حينه وزارة العدل.

وللسنة الخامسة على التوالي، توافقت امتحانات البكالوريا التي يشكل النجاح فيها مفتاح متابعة الدراسات العليا، مع تعطيل شبكات الإنترنت في مختلف أنحاء البلاد. وكانت دورة العام 2016 من هذه الامتحانات شهدت فضيحة غش على نطاق واسع بعد تسريب أسئلة الامتحانات وإجاباتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

ومذالك، إضافة إلى منع كل أجهزة الاتصال في مراكز الامتحانات، قررت السلطات الجزائرية قطع الاتصال بشبكة الإنترنت في مختلف أنحاء البلاد خلال الأيام الخمسة لامتحانات. وتشهد الجزائر أزمة سياسية معقدة في ظل عزوف الشارع عن الانخراط في المسار السياسي الذي حدته السلطة بقيادة تبون في وقت سابق وهو ما أزعج الأخير على الدفع بتحركات تستهدف كسب ود هؤلاء الشباب، الذين يشكلون ما لا يقل عن 43 في المئة من السكان، ما يسمح بتطويق الحراك الشعبي. وكان تبون قد أغرى الشباب في وقت سابق بالانتخابات التشريعية التي جرت في 12 يونيو الماضي حيث شدد على أن الدولة ستتكتفل بجزء من الحملة الدعائية للشباب خلال ذلك الاستحقاق الذي نجحت فيه جبهة التحرير الوطني والمستقلون المقربون من الرئيس الجزائري في تصدر نتائجها.

60 سجينا أدنوا بالغش في امتحانات البكالوريا أمر تبون بالإفراج عنهم بمناسبة عيد الأضحى

ودعا حينها الشباب إلى اقتحام المؤسسات السياسية والترشح والمشاركة في الانتخابات، لكن ذاء تبون واجه رفضا واسعا حيث سجل الاستحقاق المذكور نسبة امتناع قياسية عن الاقتراع بلغت 72 في المئة. ويبدو أن ذلك دفع تبون إلى التفكير في آليات جديدة كقيلة باستقطاب الشباب إلى صف السلطة التي تواجه أزمة شرعية في ظل عدم نجاحها في تعبئة الناخبين في استحقاقاتها سواء الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام 2019 أو الاستفتاء على الدستور في 2020 أو الانتخابات التشريعية الأخيرة من الرفض الواسع إلا أن تبون لا ينوي تعديل مساره السياسي، حيث أكد في وقت سابق عزمه على مواصلة تنفيذ برنامجه السياسي متجاهلا بذلك المعارضة الواسعة. وقال تبون إن "إجراء الانتخابات التشريعية المسبقة خطوة هامة على طريق استكمال مسار سيديد، لا يجب عنده، فتح الأفق الواعدة أمام الشعب وفق القواعد الديمقراطية الحقة".

مساعدا طبية مغربية عاجلة إلى تونس

الرباط - أعلن المغرب إرسال مساعدات طبية عاجلة إلى تونس لمواجهة جائحة كوفيد - 19 مكونة من مئة سرير إنعاش ومئة جهاز تنفس، وذلك بامر من العاهل المغربي الملك محمد السادس، وفق ما أفادت وزارة الخارجية في بيان. وقال البيان الذي صدر ليل الثلاثاء إن هذه المساعدات تضم أيضا مولدين للأكسجين بسعة 33 مترا مكعبا في الساعة لكل منهما، مشيرا إلى أنه سيتم نقل هذه المساعدات عبر طائرات تابعة للقوات المسلحة الملكية. ويأتي هذا القرار "إثر تدهور الوضع الوبائي (...) في هذا البلد المغاربي الشقيق"، كما أضاف البيان. وتشهد تونس زيادة كبيرة في حالات الإصابة بكوفيد - 19، وتقول السلطات الصحية إن وحدات الرعاية المكثفة امتلأت عن آخرها وإن الوضع كارثي بعد نجاح البلاد في احتواء الموجة الأولى للجائحة العام الماضي. وفي الجمل سجلت تونس ما يزيد على 500 ألف إصابة بفايروس كورونا ونحو 16500 وفاة، وقال ماهر مذويوب مستشار رئيس البرلمان التونسي وزعيم حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي ليل الثلاثاء إن الغنوشي أصيب بفايروس كورونا.

إيقاف قاض تونسي عن العمل: خطوة لإصلاح القضاء أم صراع نفوذ

ولاقي قرار مجلس القضاء العدلي ترحيبا داخل الأوساط القضائية رافقه تحذيرات من ضغوط قتل إنه تمت ممارستها ضده خلال دراسته ملف بشير العكري. وقالت القضاة كلثوم كنو إنه "بعد ما قال مجلس الأعلى للقضاء كلمته بخصوص ملف القاضي البشير العكري، أنا أطلب من هيئة الدفاع عن ملفي الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي الإفصاح عن اسم القاضي الذي قابل راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة للضغط على عدد من أعضاء المجلس المذكور حتى لا يتخذ قرارا ضد القاضي البشير العكري". وأضافت كنو في تدوينة عبر فيسبوك أن "هذا ما ذكره أحد أعضاء هيئة الدفاع في شريط فيديو سبق نشره".

وبدوره، أثنى القاضي والناطق السابق باسم وزارة الداخلية ولبند الوقيني بقرار المجلس قائلًا، إنني "أبكي من الفرح والعزة للأسرة التي أنتمى إليها، وأفرح لتونس كثيرا بمجلس القضاء العدلي وكالذي لدينا سادتي وقراره". لكن الشكوك لا تزال تخامر المتابعين بشأن إمكانية أن يكون القرار امتدادا لصراع النفوذ بين العكري والطيب راشد خاصة أن المجلس لم يتخذ بعد قراره بشأن الأخير.

إلى معركة تحرير بلادنا ومؤسساتها من التمكين الإخواني والفساد، في تلميح إلى قرب العكري من حركة النهضة الإسلامية.



منجي الرحوي
عزل العكري لزال سيعطي للقضاء مساحة من الاستقلالية

وأعرب البيان عن إكباره للقرار الذي وصفه بالتاريخي لمجلس القضاء العدلي، مشددا على أن "المجلس رفض الانصياع للضغوط وانحاز للحق وقطع مع تكريس سياسة الإفلات من العقاب، ويعتبر قراره علامة مضيئة في تاريخ القضاء التونسي، ونتمنى أن يكون انطلاقة فعلية في اتجاه تكريس استقلاليته".

ومن جانبه، اعتبر النائب البرلماني منجي الرحوي أن "عزل بشير العكري عن العمل زلزال قضائي وسياسي وسيعطي للقضاء مساحة من الاستقلالية".

وأضاف الرحوي في تصريح لإذاعة "موزاييك أف.أم" المحلية أن القرار "فاتحة طريق لكشف حقيقة العديد من القضايا وإسقاط قناع من لعبوا دورا في قضايا الاغتياالات السياسية رغم انتماهم السياسي".

أنها ستكون امتدادا لصراع النفوذ بين الطرفين. وقال المجلس في بيان له عبر صفحته على موقع فيسبوك، إن "مجلس القضاء العدلي المنصب للتدابير بتاريخ اليوم الموافق لـ 13 جويلية (يوليو) قرر إيقاف القاضي السيد البشير العكري عن العمل في انتظار البت في ما ينسب إليه ويحال الملف فوراً إلى النيابة العمومية لاتخاذ ما تراه صالحا من إجراءات عملا بأحكام الفصل 63 فقرة ثانية من قانون المجلس الأعلى للقضاء".

وجاء قرار المجلس في وقت يواجه فيه العكري اتهامات من قبل هيئة الدفاع عن الشهيدين اليساريين شكري بلعيد ومحمد البراهمي اللذين اغتيلوا في العام 2013 بالتستر على 2686 ملفا إرهابيا و 1361 قضية إرهابية وتهديد المجلس القطاعي العدلي.

وفي أولى ردود الفعل حول إيقاف العكري عن العمل ركب حزب التيار الشعبي بالقرار قائلًا في بيان نُشر الأربعاء، إن "التيار الشعبي يتوجه بشكره ودعمه الكامل لهيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي على كل الجهود الجبارة التي قامت بها في القضية حيث حولت بصمودها وثباتها في معركة طويلة وشاقة ملف الشهيدين الذي أريد طمسه

راشد الذي يرأس محكمة التعقيب، حيث نشبت بين الطرفين سجالات عنيفة في وقت سابق بشأن عدد من القضايا.

ودفعت تلك السجلات التي طالت قضايا تكتسي حساسية بالغة على غرار ملف الاغتياالات السياسية بعد ثورة 14 يناير 2011 المجلس الأعلى للقضاء للتعهد بملفي العكري وراشد، وهو ما أثار تساؤلات عما إذا كانت قرارات المجلس ستكرس استقلالية القضاء أم



مطلب قديم متجدد